الدّيار
AD-DIYAR
الاربعاء 24-11-2010 العدد 7848

لبنان يضع يده على أخطر عملية تجسس وقرصنة إسرائيلية على «الاتصالات»

نحاس : التمسّك بحق لبنان للحصول على تعويضات تقدّر بـ٥٤٧ مليون دولار
فضل الله : كشف نوعي لبناني يُسجّل لاستخبارات الجيش والمقاومة

كشف المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقد بعد ظهر أمس بين وزير الاتصالات شربل نحاس ورئيس لجنة الاتصالات النيابية النائب حسن فضل الله ورئيس الهيئة الناظمة عماد حب الله في مقر وزارة الاتصالات معطيات جديدة عن طريقة استباحة اسرائيل لقطاع الاتصالات الخليوي والثابت في لبنان.

وأكد نحاس التمسك بحق لبنان الكامل بالحصول على تعويضات عن الاضرار التي لحقت بشبكة الاتصالات والمقدرة بـ٥٤٧ مليون دولار جراء العدوان الاسرائيلي على لبنان خلال العام ٢٠٠٦ مطالباً تحصين الشبكة لحماية الحريات وامن الدولة.

اما النائب فضل الله فكشف عن سر والذي تم من خلال تعاون وثيق مع اجهزة الدولة الرسمية، سواء من خلال وزارة الاتصالات او من مديرية المخابرات في الجيش اللبناني.

كما تحدث فضل الله عن ان العميل طارق ربعة قدّم دراسة دقيقة عن كل تصاميم شركة «الفا» وشبكة اتصالاتها اما العميل شربل قزي فقد قدم الى العدو الاسرائيلي مواقع الهوائيات ومواصفاتها وهي العناصر الاساسية لتسهيل عمليات الاختراق.

بدعوة من لجنة الاعلام والاتصالات النيابية، عقد في قاعة المؤتمرات في وزارة الاتصالات بعد ظهر امس، مؤتمر صحافي خصص لتقديم عرض فني مفصل عن واقع الخروق الاسرائيلية على شبكات الاتصالات اللبنانية المدنية. حضر المؤتمر النائبان نبيل نقولا وعباس هاشم واعلاميون.

بعد النشيد الوطني، تحدث رئيس لجنة الاعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله، فقال: «ينعقد هذا المؤتمر الصحافي المشترك، بناء على توصية لجنة الاعلام والاتصالات في جلستها بتاريخ الرابع من تشرين الثاني ٢٠١٠، بإطلاع الرأي العام اللبناني والعربي والعالمي على ما تعرض له قطاع الاتصالات من عدوان اسرائيلي مباشر احتلت خلاله الاستخبارات الاسرائيلية شبكة الاتصالات اللبنانية بشقيها الخلوي والثابت، وتحكمت بها، وسيطرت على كل مفاصلها.

سنقدم للبنانيين وللعالم، وقائع حدثت، وحقائق علمية دامغة، مدعمة بالصور والوثائق والاعترافات، حيال ما اصاب منظومة اتصالاتنا الوطنية، جراء القرصنة الاسرائيلية، وبعض ما نعرضه استندت اليه اعلى هيئة دولية للاتصالات لإدانة اسرائيل على ما اقترفته من جريمة ضد شبكة الاتصالات اللبنانية، وهذا الانجاز ما كان ليتحقق لولا جهود بذلها مسؤولون في الدولة على رأسهم وزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس ورئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور عماد حب الله والفريق الفني. سيطلع الرأي العام على معطيات فنية وتقنية واسرار تكشف لأول مرة تشكل انجازا للبنان لوضعه اليد على اخطر عملية تجسس وقرصنة، وعلى مكامن الخطر فيها، لكن في الوقت ذاته هذا الانجاز هو حقيقة مرة يظهر انعدام امن وسلامة وحرية اتصالاتنا.

فهذه قضية تتعلق بأمن الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، وبأمن كل القوى السياسية على اختلاف انتماءاتها، وبكل مواطن أم مقيم هلى الارض اللبنانية من عرب واجانب من هيئات ومنظمات دولية وسفارات».

وختم: «امام خطورة ما سنعرضه ندعو جميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم الى العمل سويا لمواجهة هذا الخطر على امنهم وحريتهم».

نحاس

وقال نحاس: «عقد في مدينة غوادالاخارا في المكسيك بين الثاني والواحد والعشرين من تشرين الاول مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات، وتقدمت المجموعة العربية نيابة عن لبنان باقتراح قرار يدين القرصنة والتعديات والخروق الاسرائيلية على شبكات الاتصالات في لبنان.كان من المفترض ان يتم بت اقتراح القرار هذا في الثاني عشر من تشرين الاول، غير ان مساعي اسرائيل وعدد كبير من الدول الداعمة لها تركزت على محاولة العرقلة والتمييع واجتراح الصيغ التوفيقية، والادعاء ان المسألة مسيسة وتخرج عن صلاحيات الاتحاد الدولي. وموورست ضغوط مختلفة للحيلولة دون السير بالاقتراح الى التصويت. وطرحت اغراءات وتنبيهات بحجب مساعدات وخلاف ذلك. غير ان الوفد اللبناني، بمساعدة مشكورة من الدول العربية ومن دول صديقة، نذكر منها سوريا والمملكة العربية السعودية والجزائر ودولة الامارات العربية المتحدة بصفتها رئيسة للمجموعة العربية، وجنوب افريقيا وايران وفنزويلا، تمكن من فرض طرح مشروع القرار على التصويت دون التنازل عن ادانة اسرائيل بالاسم، وعلى ان يكون التصويت سريا، في اليوم الاخير للمؤتمر في الواحد والعشرين من تشرين الاول».

وتمكن الوفد اللبناني من حشد العدد الكافي من الدول المؤيدة، ومن اقناع دول عديدة بحضور جلسة التصويت لتأمين النصاب وبالامتناع عن التصويت. وفي نهاية جولة ثانية، صدر القرار رقم ٧٥ الذي ينص على ان «مرافق الاتصالات في لبنان قد تعرضت ولا تزال تتعرض للقرصنة والتداخل والتعطيل وبث الفتنة من قبل إسرائيل على الشبكات الثابتة والخلوية اللبنانية للاتصالات»، و«بحق لبنان الكامل في الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بشبكته للاتصالات». وقرر الاتحاد «إدانة جميع الهجمات والخروقات من أي دولة عضو في الاتحاد ضد شبكات الاتصالات في أي من الدول الأعضاء الأخرى والتي تضر بأمنها القومي، بما في ذلك الهجمات والخروقات التي ارتكبتها إسرائيل ضد لبنان».

وكلف المؤتمر الامين العام ومديري المكاتب الثلاثة التنفيذية «بمراقبة الكف عن الخروقات المذكورة أعلاه أو عمليات الإرسال المضرة عبر الحدود وإبلاغ المجلس في هذا الصدد».

وفي جلسته المنعقدة في الخامس والعشرين من تشرين الاول، اشاد مجلس الوزراء اللبناني بـ«اعتراف الاتحاد الدولي للاتصالات بأن مرافق الاتصالات في لبنان قد تعرضت وما تزال تتعرض للقرصنة والتداخل والتعطيل وبث الفتنة على الشبكات الثابتة والخلوية اللبنانية للاتصالات. وأعلن مجلس الوزراء التمسك بحق لبنان الكامل بالحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بشبكة الاتصالات والمقدرة بـ٥٤٧ مليون دولار جراء العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال العام ٢٠٠٦. وتعهد مجلس الوزراء بمتابعة قيام الأمين العام للمنظمة الدولية للاتصالات ومديري المكاتب الثلاثة بمراقبة الكف عن الخروقات وعملية الإرسال المضرة عبر الحدود».

ولا يخفى على احد ان تقنيات الاتصالات الحديثة في كل من مراحل عملها معرضة للاختراق بوسائل مختلفة للوصول الى نتائج محددة. وعلى رغم الجهد الذي بذل لتبسيط الشرح، فإن دقة انظمة عمل الشبكات وسهولة تحويل انظمة حمايتها في وسائل للاختراق، تستوجبان انتباها وطول اناة. ان الاختراقات الاسرائيلية امر مثبت واكيد ومداها واسع جدا. ولا مجال للنظر الى قطاع الاتصالات في بلد يواجه عدوانية دولة لعلها الاكثر تقدما في العالم في مجال تقنيات الاتصالات والتشفير وحماية الانظمة، على انه مجرد قطاع تجاري. فالاتصالات قائمة على اقانيم ثلاثة: تجاري واقتصادي اولا، وانما ضريبي واحتكاري ثانيا، ونضيف تقني وامني ثالثا. ومن الواجب الوطني ان نتعامل مع قطاع الاتصالات على اساس هذه الاقانيم الثلاثة مجتمعة في كل خطوة اجرائية او ادارية او فنية نتخذها.

ان المسؤولية العامة اكيدة في هذا المجال:

ـ اولا في وضع شروط تسمح بتوفير الخدمات التي يطمح اليها اللبنانيون، افرادا واسرا ومؤسسات،

ـ وثانيا في حسن ادارة العبء الضريبي والريعي الذي أرهق به هذا القطاع لناحية خفض وطأته او توزيعه على الشرائح الاجتماعية والقطاعات،

ـ وثالثا في تحصين امان الشبكات والاتصالات لحماية الحريات الشخصية والمعلومات التجارية والادارية، وبشكل اخص الامن الوطني.

لكن الدولة، لتنفيذ هذه الغايات مجتمعة، تعمل يدا بيد مع مؤسسات القطاع الخاص من تجارية وفنية وعلمية وبحثية، وعليها ان تحتضن هذه المؤسسات الخاصة وان ترعى وتواكب ارتقاءها الى مستويات الكفاءة والحصانة المطلوبة والتي لم تكن متوفرة الى حين اخذنا هذه المسؤولية على عاتقنا، ونستمر بتعزيزها مستقبلا ضمن الاجراءات المتتالية.

وقال الوزير نحاس: «ان احدى غايات تمديد شبكة الالياف الضوئية ان تتمكن من نقل المعلومات من شبكة الراديو الى منظومة اكثر امانا. من هنا اهمية ان تتمكن الوزارة، بوصفها مسؤولة عن هذا القطاع لناحية حريات المواطنين والامن الوطني، من الاشراف والرقابة الفعلية على مكونات هذه الشبكة. ونحن سنعلم الرأي العام ببرنامج العمل الذي التزمناه والذي باشرنا قسما كبيرا منه».

فضل الله ونحاس وحب الله خلال المؤتمر الصحافي

اجهزة مراقبة وتنصت عند مستعمرة زرعيت الاسرائيلية (أرشيف محمود زيات)

عرض تقني

ثم قدم الدكتور عماد حب الله عرضا تقنيا وعلميا مفصلا عن واقع الخروق الاسرائيلية مدعما بالصور ومقاطع الفيديو والمستندات.

حوار

وردا على سؤال عن الكلام على اختراق «حزب الله» بثلاثة من عناصره وكشف فرع المعلومات هذا الامر عبر شبكة الاتصالات، قال: «سأكشف للمرة الاولى عن احد الاسرار والذي تم من خلال تعاون وثيق مع اجهزة الدولة الرسمية، سواء من خلال وزارة الاتصالات او من مديرية المخابرات في الجيش اللبناني. كيف بدأ ملف ادعاء اختراق المقاومة بثلاثة اشخاص من خلال ملف الاتصالات؟ حصل لقاء بين رئيس فرع المعلومات العقيد وسام الحسن ورئيس لجنة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا، حينها استوضح العقيد الحسن من المقاومة حول شخصية مواطن لبناني هو عميل للعدو الاسرائيلي اسمه اديب العلم. وسأله هل للحزب علاقة به؟ وهل هو عميل مزدوج؟ وهل اخترقتم به الاسرائيليين؟ تبين ان فرع المعلومات اكتشف عمالة العلم من خلال شبكة الاتصالات. فكان الجواب ان لا علاقة للمقاومة به وهو في دائرة العملاء وزوجته مشبوهة وهي عميلة. ثم القي القبض على هذين العميلين واجري معهما تحقيق. بعد ايام عدة، طلب العقيد حسن من الحاج صفا لقاء، واعلمه ان ثمة مجموعة من الارقام الهاتفية تبين ان العميل العلم اشتراها من السوق اللبنانية زودها العدو الاسرائيلي. وان ارقاما من هذه المجموعة يستخدمها ٣ من المقاومين. هذه هي الوصلة التي ادت الى القول ان هؤلاء المقاومين يتعاملون مع العدو. وجرت العادة عند العدو الاسرائيلي ان يأخذ ارقاما من السوق اللبنانية ويستخدمها مع عملائه، فجاءت الشبهة من خلال هذا الباب.

اضاف: «الجميع يعلمون أن المقاومة حساسة جدا تجاه هذا العمل وكل ما يتعلق بالمواجهة مع العدو وبأمن المقاومة. والعقيد الحسن خلص إلى أن هؤلاء الثلاثة عملاء اخترقوا المقاومة لأنهم استخدموا هذه الهواتف. تعاطينا مع هذا الموضوع بجدية عالية، وبدأت المقاومة تحقيقا مفصلا ومعقدا الى حد انها لم تترك شيئا يتعلق بهؤلاء الثلاثة، لا في منازلهم ولا في محيطهم ولا في علاقاتهم الا ودققت فيه وعاشت حال استنفار. ولا انكر انها كانت لفترة معينة في حيرة حيال هذا الامر، ومن ثم في مرحلة لاحقة، رفع هذا الامر الى مديرية المخابرات في الجيش، وتم التعاون مع وزارة الاتصالات للتوصل إلى نتيجة، لان الفكرة الاساس لدى فرع المعلومات هي أن المقاومين الثلاثة يستخدمون هواتف شخصية ومعهم ايضا هواتف اخرى يستخدمونها من خلال تواصلهم مع العدو الاسرائيلي. وبعد كل التدقيق والتفتيش وهذا الاستنفار الكبير، تبين أن كلا منهم يستخدم هاتفا واحدا. فمن أين أتى الهاتف الآخر؟ استمر التحقيق لفترة من الزمن وكان المحققون في حيرة، سواء أكان فنيو المقاومة ام فنيو مخابرات الجيش اللبناني الذين عملوا على هذا الامر. بدأ العمل للتوصل الى نتيجة. هل المقاومة مخترقة فعلا بهؤلاء الثلاثة؟ ما الذي حصل وما هو السر؟ وتبين بعد التحقيق أن هناك سرا كبيرا بحيث تمكن فنيو مخابرات الجيش وفنيو المقاومة من كشفه، وهو يتعلق بالاستخبارات الاسرائيلية وبما توصلت اليه تقنياتها العالية جدا لجهة إمكان زرع خطوط هاتفية في خطوط أخرى. فأثناء حركة الهاتف الخليوي للمقاومين الثلاثة، كان يتزامن معها بإستمرار ويوميا خط آخر، في وقت ان كلا من الثلاثة يستخدم هاتفا واحدا. اجريت اختبارات وتجارب على عملية التزامن هذه حتى تبين أن الاستخبارات الاسرائيلية تمكنت من زرع خط ثان داخل جهاز الهاتف، من خلال برمجيات متطورة وإمطار الهاتف برسائل مكثفة، أكثر من ١٠٠٠ رسالة غير مرئية.

كيف تمت هذه العملية المعقدة؟ وكيف تم تفكيك أسرارها؟ عمد العدو إلى زرع رقم في جهاز احد المقاومين الثلاثة وهو من الارقام التي اشتراها العميل العلم وزود العدو بها، فقام ببرمجته وعاد الى زرعه داخل هاتف هذا المقاوم. وبالنسبة إلى خطي المقاومين الآخرين فأدارهما العدو عبر احد الخطوط التي اشتراها العميل العلم. وبالتالي، اصبح لكل من المقاومين الثلاثة خطان، واحد حقيقي وآخر مخفي زرعه العدو من دون معرفة المقاوم. وصار بإمكان العدو أن يتصل بالرقم المخفي من دون ان يعرف صاحب الخط، وان يستمع الى كل ما يجري في محيط المقاوم. ووصل فرع المعلومات في معطياته الى القول إن هذا الخط موجود في غرفة نوم المقاوم وينقل ما يجري فيها من كلام الى المشغلين الاسرائيليين. فهل يعقل مثلا أن يقبل أي عميل بأن يسمع مشغليه انه في غرفة النوم.

في الخلاصة، كان هذا كشف نوعي لبناني سجلته استخبارات الجيش للمقاومة».

وردا على سؤال، تحدث النائب فضل الله عن الادوار التي قام بها العملاء في شبكة الاتصالات، وقال: «هناك اعترافات رسمية بعضها موثق في الامم المتحدة لان لبنان تقدم بشكوى في هذا الصدد، فإن العميل طارق ربعة قدم دراسة دقيقة عن كل تصاميم شركة ألفا وشبكة اتصالاتها ومن ضمنها الاجهزة المستعملة والهوائيات والترددات. وابلغ العدو الاسرائيلي بالمخطط الذي ستعتمده ألفا بعد عدوان تموز ٢٠٠٦، بغية اعادة العمل في المحطات. وهذا المخطط نال اعجاب الموساد، بحسب الاعترافات، لأنه يؤمن للعدو اتصالات جيدة وعدم تشويش. ووضع العميل ربعة دراسة فنية حول محطة الاتصالات في ضهر البيدر التي تصل البقاع بمحطة الحازمية، وحاول بطلب من الموساد وضع المحطة في الحازمية على إحدى الابنية دون غيرها لتسهيل التنصت والاختراق في كل اتصالات منطقة البقاع. واعترف العميل ربعة بأن نشاطه في شركة ألفا لمصلحة العدو هي في غاية التطور والتعقيد، وقلة من الخبراء لديهم القدرة على فهم هذه الامور. وكان العدو، وفق اعترافات العميل ربعة الموثقة رسميا، مهتما بمعرفة تفاصيل التحكم عن بعد وبتقديم تفاصيل هذا النظام، وكذلك نظام الفوترة، الى مشغليه الاسرائيليين».

اضاف: «اما العميل شربل قزي فهو المسؤول عن الربط الهوائي بين الخلايا والمقسمات. وقدم الى العدو الاسرائيلي مواقع الهوائيات ومواصفاتها، وهي العناصر الاساسية لتسهيل عمليات الاختراق المتعلقة بالوصلات الرديوية. كما قدم كلمات السر الى العدو، وهو المسؤول عن حسابات تقنية تزود المستخدمين بإسم الحساب وكلمات السر. في العام ١٩٩٧، عرض العدو الاسرائيلي على العميل قزي ٥٠ ألف دولار في مقابل زرع معدات للتنصت للولوج الى الشبكة في عدد من المحطات. وعارض الاسرائيلي من خلال عملائه الذين احتلوا مواقع نافذة، استفادة شركة الفا من تجهيزات شركة هواوي وطلب من العميل ربعة بحدة وبإصرار ان يعمل لان تبقى الاجهزة من نوع الكاتيل على حالها، لان العدو قادر على التحكم بها. كما ان العدو يسوق تجهيزات داخل الشركات».

وختم: «أما ما قيل عن المديرة التنفيذية السابقة انيكي بوتر وارتباطها بالموساد وتسهيل عمليات اختراق ونقل داتا للعدو، فالامر عند الاجهزة المولجة التحقيق».

اجهزة في موقع العباد في مستعمرة المنارة قبالة بلدة حولا

اقتصاد الديار

رياض سلامة في حاكمية مصرف لبنان
لا مديحاً ولا إطراء
بل حقائق وأرقاماً

ليس في معرض المديح أو الاطراء انه في وقت تعلن صحيفة مالية عالمية كبرى (الفاينشال تايمز) ان غالبية مصارف اوروبا قد لا تتمكن الالتزام بقواعد «بازل ٣» (عدد الصحيفة ١٨/١١/٢٠١٠). وهذا فيما المنظومة المصرفية اللبنانية لديها من القدرات ما يفوق المطلوب.. فانه امام مثل هذه النتائج من العدل القول ان القيادة التي تولت المصرف المركزي منذ العام ١٩٩٣ وما زالت، استطاعت تجنيب لبنان عواصف المفاجآت والتغيرات والأزمات في عالم عصفت به أخيراً ازمة مالية كبرى نادرة المثيل في تاريخ المال والاقتصاد.

واستناداً الى الاحصاءات الصادرة عن جمعية المصارف وفي ظل حاكمية رياض سلامة لمصرف لبنان:

١ـ بلغت الملاءة الدولية لدى المصارف اللبنانية ١٢٪ بينما المطلوب ٨٪ فقط حسب شروط بازل ٢ و٣.

٢ـ بلغت السيولة الاجمالية لدى مصارف لبنان في بعض المعايير الى ٨٠٪ واقل من هذه النسبة في اميركا واوروبا بما يتراوح بين ٥٠ و٢٥٪.

ومن سياسة الاستقرار النقدي، الى رفع معدلات الاحتياطيات النقدية كضمان لأموال المودعين، وانضمام المصارف اللبنانية، الى شبكة «سويفت» العالمية، الى تسهيل اندماج المصارف والزامها بالقواعد المحاسبية الدولية، وتأسيس «كفالات» للقروض المتوسطة والصغيرة، وسياسة دعم القطاعات الانتاجية بالفوائد المخفضة، ومعالجة ديون المتضررين بالحرب والاحداث الامنية وتدشين الصيرفة الاسلامية اسوة بأكثر بلدان العالم، وانفتاح مصارف لبنان على الاسواق العالمية عبر شبكة فروع في ٢٤ عاصمة ومدينة في العالم.

وليس في معرض المديح أو الاطراء ايضاح النتائج في القطاع المصرفي اللبناني في ظل حاكمية رياض سلامة لمصرف لبنان، ١٧ عاماً من العام ١٩٩٣ وحتى الآن، ورغم الأزمات الأمنية والسياسية في لبنان، بما في ذلك مسلسلات العدوان على لبنان لاسيما خلال تموز ٢٠٠٦ .

منذ تسلم رياض سلامة حاكمية مصرف لبنان بملايين الدولارات

اجمالي ميزانية مصارف لبنان	١٩٩٢	٢٠١٠
الودائع لدى مصرف لبنان	٧٩٦٢	١٢٥٩٠٠
التسليفات للقطاع الخاص	٣٤٠	٣٩٣٣٠
التسليفات للقطاع العام	٢٦١٤	٢٨٤٨٠
الموجودات الخارجية	١٦٨٦	٢٩٢٢٠
اجمالي الودائع	٣١٦٩	٢٥٢٩٠
الاموال الخاصة	٦٦١٧	١٠٤٤٧
عدد العاملين في مصارف لبنان	١٤٤	٩٠٥
	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠

وليس أفضل في نهاية هذا الموجز من الاستشهاد بالشاعر الالماني «غوته» الذي ينطلق من بداية الانجيل المقدس: «في البدء كان الكلمة» قائلا: في البدء بعدها كان العمل..

ذو الفقار قبيسي

ترحيب اقتصادي ونقابي بدعوة سليمان لمشاركة الهيئات والاتحاد العمالي والمجلس الاقتصادي بليلة الاستقلال

لاقت خطوة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بدعوة الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجتمع المدني الى القصر الجمهوري ليلة عيد الاستقلال للاستماع الى كلمة سليمان ترحيباً من قبل هذه الهيئات النقابية والعمالية التي وجدت ان وجودها في القصر الجمهوري الى جانب رئيس الجمهورية دليل على الاهتمام الذي يبديه رئيس الجمهورية للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وكان رئيس الجمهورية قد دعا الهيئات الاقتصادية برئاسة وزير الدولة عدنان القصار والمجلس الاقتصادي والاجتماعي برئاسة روجيه نسناس والاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن وبعض اعضاء المجتمع المدني للمشاركة في هذه المناسبة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"